المهمل وغيره لم تثبت فيه الالحاق حال كونها حشوا اي في وسط
الكلمة وانما تقع كذا الزيادة في الاخر ووجهه انها عند المحققين انما
الحقت بالياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فلو الحقت في غير الاخر
فلا يخلو اما ان تلحق متحركة بعد فتحة او غيرها الزيادة فان الحقت على الاول
انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى
الذي من اجله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان تبقى فلا تكون الفا
بخلاف الاخر فانها وان زالت فيه حركة اصلها فلا انتقال اليها لا
يقدح ذلك في الالحاق لان الحرف المتحرك فان حركته عارضية غير
معتد بها لاجل الزمنة فاعرفها باجدال التنوين الحقيقية الفا واما
الثاني فلانه لا يجيء التضعيف للالحاق من عين الكلمة كما صرح به عز الدين
الزنجاني في شرح الهادي ونقل السعد التفتازاني في هذا المذكور اخيرا
حيث قال وكذا انفاعل وتفعل من الملحقات بنحو دحرج زيد بصيغة
الامر لمادة كرنبا ولانه سمع من العرب تطاع الغوم ونحوه بلا ادغام
ولو كان ملحقا لم يجز ادغامه مثل جلبب وفيل لان الالف لها معنى
وهو ازالة ثقل اللسان في توالي الحركات فلم يجز جعلها في مقابلة
العين من تفعلل انتهى وايضا عدم اتحاد المصدر مانع من الحاقه
بتفعلل لان مصدره التفعلل وليس هو مصدرهما واتحاد الملحق
والملحق به في المصدر شرط في الحاق احدهما بالاخر كما علمت ومما
اشتمل عليه هذا التنبيه من زيادة نبأ على الاصل وبعد انقضاء الكلام
على باب الثلاثي المزيد نشرع في الكلام على ما يليه وهو باب الرباعي
المزيد وله ثلاثة ابواب بحكم الاستقراء وهي نوعان لان الزائد فيه
اما حرف او حرفان فالاول منهما بناء واحد وهو تفعلل كتدحرج
والثاني منهما بناءان وهما افعنلل كاحرنجم وافعلل بتشديد
اللام الاخيرة كاقشعر وليس منه افعلل بتشديد اللام الاولى
كاجرمز فقد استظهر ابو حيان انه من مزيد الثلاثي غير الملحق
والمماثل

والمماثل وقد اشرت الى التقسيم المذكور بقولي ثم الفعل الرباعي
المزيد قد قسم بصيغة المبني للمفعول من الثلاثي المجرد الى اقسام
ثلاثة وذا الذي كتقسيم علم بصيغة المبني للمفعول ايضا في باب سابق
وذا الذي لانه لا يخلو اما ان يكون مزيدا حرفا واحدا او اكثر فاولها
اي اول هذه الاقسام وهو ما زيد على اصوله حرف واحد هو باب واحد
وهو باب التفعلل وقاعدته في نقل الرباعي المجرد اليه ان تزيد في
اوله التاء فتقول في فعلل تفعللا بزيادة التاء واما الالف فللاطلاق
كتدحرج ووجه تسميته بباب التفعلل علم من سابقه ثم ثاني الاقسام
ما زيد على اصوله حرفان فيهما بابان فالاول منهما باب الافعلال
وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة الاتية وتكرر لامه
الثانية وتدغم فتقول في فعلل افعلل بزيادة الهمزة في اوله واحدى
اللامين وهو بسكون الفاء وفتح العين واللام الاولى مخففة والاخرة
مشددة كاقشعر ووجه تسميته بباب الافعلال علم مما سبق وكذا الذي
اي من المزيد حرفين باب الافعنلال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد
في اوله الهمزة وتزيد بين عينه ولامه الاولى نونا فتقول في
فعلل افعنللا بزيادة الهمزة والنون كاحرنجم والالف في المثال للا
طلاق ووجه تسميته بباب الافعنلال علم مما سبق ويلحق بهذا ذا
نحو افعنسس مما سلنقى كما علمت ولا يجوز الادغام في نحو
افعنسس وان اجتمع فيه مثلان لان الملحق يجب ان يكون مثل الملحق
به لفظا والا زال الغرض الذي هو حصول الالحاق لاجل تشبيه العرف بين
بابي افعنسس واحرنجم ان الاول ثلاثي الاصول والثاني رباعيها
وانه يجب في الاول تكرير اللام ليصح مقابلة الحرف الزائد بها فاذا لم
لم تكرر فعبر عن الزائد بلفظه ليخرج عن باب افعنلل كما تقول في
احبنطى مثلا افعنلى لا افعنلل لعدم تكرر اللام مع انه يلحق
باحرنجم ايضا كافعنسس واما الثالث فلا يجب فيه تكرير اللام لان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)